مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله بالجزائر

دراسة تحليلية للفترة 2017–2022

The Contribution of Small and Medium Enterprises to the Growth of GDP and the Expansion of Its Structure in Algeria: An Analytical Study for the Period 2017-2022

رفيس سامية[1]، دعمي محمد[2]

[1] ط.د، المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة- (الجزائر)، refis.samia@cu-tipaza.dz

[2] أ.د، المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة- (الجزائر)، daami.mohamed@cu-tipaza.dz

الاستلام: 18- 06-2025 القبول: 01-10-2025

ملخص:

يهدف هذا العمل البحثي إلى تبيين دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله بالجزائر خلال الفترة 2017-2022، وهذا من خلال تبيين هذا الدور نظرياً وتوضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، بالإضافة الى تبيين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله في مختلف القطاعات الإنتاجية، ولتحقيق هدف هذا البحث اعتمدنا على المعطيات الإحصائية الرسمية المستقات من الهيئات الحكومية، ، حيث توصلنا نظرياً إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله، أما تطبيقياً فمساهمتها في رفع الناتج المحلي وتوسع هيكله بالجزائر خلال الفترة 2017-2018 ضعيفة وليست قوية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناتج المحلي الإجمالي، القطاعات الإنتاجية.

Abstract:

This research aims to demonstrate the role and contribution of small and medium enterprises (SMEs) in increasing the Gross Domestic Product (GDP) and expanding its structure in Algeria during the period 2017–2022. This is achieved by presenting the theoretical role of SMEs, clarifying their actual status in Algeria, and showing the extent of their contribution to GDP growth and structural expansion across various productive sectors. To

achieve this objective, we relied on official statistical data obtained from government bodies. The study found that, theoretically, SMEs play an effective role in increasing and diversifying GDP. However, on a practical level, their contribution to GDP growth and structural expansion in Algeria during the period 2017–2018 was weak and not significant.
Keywords: SMEs; GDP; productive sectors.

المؤلف المراسل: رفيس سامية، **الإيميل**: samiarefis01@gmail.com

1.مقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مطلع الثمانينات موضوع بحث علمي مهم، حيث توالت النظريات والدراسات حول هذا النوع من المؤسسات، الذي جاء ليحل المشاكل التي وقعت فيها المؤسسات الكبرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من الخيارات الاستراتيجية المهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة ووسيلة فعالة في السياسة التنموية لمختلف دول العالم.

عرف الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات عجزا كبيراً نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مما ألزمها الاتجاه نحو سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها دورا مهما في مساندة المؤسسات الكبرى من خلال توفير الموارد والخدمات الضرورية لها، وفي ظل دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الحكومة الجزائرية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وهذا من أجل خلق اقتصاد جديد وانعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتقليص معدلات البطالة من خلال خلق مناصب للشغل، وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ورفع الناتج المحلي الإجمالي.

تسعى الجزائر إلى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن قطاع المحروقات، لذلك عملت على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل رفع مساهمتها في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله.

من خلال كل ما سبق تتبلور لنا الإشكالية التالية: ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وما مدى مساهمتها في توسع هيكله بالجزائر خلال الفترة 2017-2022؟

ولقد قادتنا الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2022؟
- ✓ ما أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر؟
- ✓ هل زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله؟

للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة 2017-2022، بسبب الجهود المبذولة للدولة في تنظيم إطارها التشريعي.
- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، شريطة تنوعها في القطاعات الإنتاجية.

تهدف هذه الورقة البحثية الى ما يلي:

- ✓ الالمام النظري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- ✓ ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مختلف القطاعات الإنتاجية، في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- ✓ تحديد مساهمة هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام البالغ للدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة، قصد تقليص البطالة وخلق القيمة المضافة في مختلف القطاعات الإنتاجية المكونة للاقتصاد

الجزائري، بالتالي الرفع من حصيلة الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله، الهدف الذي تسعى إليه الجزائر منذ الثمانينات، من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

للإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة أو نفي الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقراءة إحصائية لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة، واعتماد أسلوب التحليل الذي يعتبر أداة من المنهج الوصفي بتحليل البيانات والاحصائيات التي حصلنا عليها من مختلف الهيئات الحكومية، والهيئات العالمية وبعض المواقع العالمية.

2.الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة المتوسطة يسمح لنا بتحديد المفاهيم الأساسية لهذا النوع من المؤسسات وتفريقها عن غيرها من المؤسسات، ويفسر الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مقاربة محلية ودولية

اختلف الباحثون والاداريين والمختصون في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكل يعرفها من وجهة نظره، وهذا حسب المعايير المتعددة التي يعتمد عليها في التعريف، وكذا اختلاف درجات النمو والمستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.

اعتمدت المفوضية الأوروبية على معيار حجم العمال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت هذه الأخيرة على أنها مؤسسات مستقلة ذاتيا يتراوح عدد عمالها من (1-250) عامل، فالمؤسسة التي توظف عامل واحد هي مؤسسة فردية، والمؤسسة المصغرة هي التي تشغل أقل من 09 عمال، والمؤسسة الصغيرة يتراوح عدد عمالها من 10 عمال إلى 49 عامل، أما المؤسسات المتوسطة يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 250 عامل (Berisha & Shinoka Pula, 2015, p. 19).

في حين اعتمد البنك الدولي في تعريفه على معياري حجم العمالة وحجم المبيعات السنوي، فعرف المؤسسات متناهية الصغر على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال، ويكون حجم مبيعاتها السنوي أقل من 100.000 دولار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل أقل من 50 عاملا، ويكون حجم مبيعاتها السنوي اقل من 3 ملايين دولار، في حين أن المؤسسات المتوسطة هي التي تشغل أقل من 300 عامل، وحجم مبيعاتها السنوي أقل من 15 مليون دولار (syamsuriana, M.Mohd, Hazrina, & Nurul azwa, 2020, p. 1313)

أما على الصعيد المحلي فقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نص القانون 17-02 على النحو التالي: المؤسسة المصغرة يتراوح عدد عمالها بين 1إلى 9 عمال، ولا يتجاوز رقم أعمالها أو مجموع حصيلتها السنوي 20 مليون دج، أما المؤسسة الصغيرة يتراوح عدد عمالها بين 10و49 عاملا، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج و مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج، في حين يتراوح عدد عمال المؤسسة المتوسطة ما بين 50و250 عاملا، و يتراوح رقم أعمالها ما بين 400 مليون إلى 4 ملايير دج، ومجوع حصيلتها السنوية من 200 مليون إلى مليار واحد (القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10جانفي 2017).

2.2 المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، باختلاف السياسات الاقتصادية والمعايير المتبعة، فهو يعتمد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، من أجل تحديد ما إذا كانت المؤسسة تدخل ضمن فئة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.

1.2.2 معايير كمية: وهي معايير قابلة للقياس، والأكثر اعتمادا خاصة من قبل واضعو السياسات والمؤسسات الدولية والوكالات الإحصائية، ونذكر أهمها فيما يلي (Berisha & Shinoka Pula, 2015, pp. 19-20):

- ✓ **معيار حجم العمالة:** وهو من أبرز المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره معيارا موضوعيا وسهل التطبيق، حيث تعتمده الكثير من الدول والهيئات مثل المفوضية

الأوروبية والبنك الدولي، إلا أنه يعاني من تباين كبير في مختلف مصادر التقارير الإحصائية لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى انتشار أنماط التوظيف الجديدة كالعمل الجزئي، والعمل الموسمي، والتوظيف المؤقت، مما يضعف دقة هذا المعيار، خاصة في ظل انخفاض نسبة التوظيف بدوام كامل.

- ✓ **معيار مالي:** يعتبر مكملا ضروريا لفهم الحجم الفعلي للمؤسسة وأدائها وموقعها مقارنة بغيرها، فالمفوضية الأوربية تعتمد على معياري رقم الأعمال السنوي والميزانية كلاهما، أو أحدهما، أما البنك الدولي فيعتمد على رقم المبيعات السنوي واجمالي الأصول أحدهما أو كلاهما، هي الأخرى بها عيوب خاصة رقم الأعمال السنوي حيث تختلف ممارسات المحاسبة بين المؤسسات، والتضخم واختلافات سعر الصرف تصعب اجراء مقارنات زمنية أو جغرافية دقيقة.

2.2.2 معايير نوعية: قد لا تكفي المعايير الكمية لتصنيف المؤسسة بدقة، لذا تستخدم بعض الدول إلى جانبها المعايير النوعية لفهم طبيعة المؤسسة، لذا حددها تقرير بولتون إلى ثلاث معايير هي:

- ✓ الاستقلالية: يعني أن المؤسسة لا تنتمي إلى مؤسسة أكبر، وليست خاضعة لسيطرة خارجية على قراراتها الأساسية (Berisha & Shinoka Pula, 2015, p. 22).
- ✓ مبدأ الشخصية: أي تكون إدارة المؤسسة من طرف مالكيها بشكل شخصي، ويتحملون جزءا أو كامل المخاطر المالية والمسؤوليات القانونية (Berisha & Shinoka Pula, 2015, p. 22).
- ✓ امتلاكها لحصة سوقية: وتكون هذه الحصة صغيرة وهذا بسبب صغر حجمها وانتاجيتها، وكونها محلية النشاط وتوجه انتاجها للأسواق الإنتاجية (خوني و حساني، 2008، صفحة 20)

وقد أضافة المفوضية الأوربية إلى جانب المعايير الكمية معيارا نوعيا يتمثل في ألا يتجاوز نسبة الملكية من طرف مؤسسات أخرى أو أطراف خارجية 25% لضمان استقلالية المؤسسة (Berisha & Shinoka Pula, 2015, p. 22).

3.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الرفع في الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله

أدركت معظم الدول والمنظمات الدولية أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في رفع الناتج المحلي الإجمالي والعمل على توسع هيكله، وهذا لما لها من خصائص ومزيا تؤهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على تنوع القطاعات الإنتاجية المختلفة.

1.3 توفير فرص العمل:

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استيعاب نسب كبيرة من العمالة، فهي تساهم في خلق فرص للشغل بنسبة أكبر في مختلف القطاعات الإنتاجية مقارنة بغيرها من المؤسسات، ويرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة للعمل، وعدم تطلبها لعمالة متخصصة أو مؤهلة، وقدرتها على الانتشار بأعداد كبيرة داخل الجهاز الإنتاجي للدولة، مما يقلل من معدلات البطالة، ويزيد من الدخل المتاح، وهذا ما يعزز الاستهلاك لدى الفرد والنشاط الاقتصادي، بالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع هيكله (الداودي، 2011، صفحة 68).

2.3 زيادة الإنتاجية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية، فهي تعتمد على الخامات المحلية بصفة أولية، مما يساهم في تحسين الإنتاجية، واعتدادها على ابتكار خدمات ومنتجات جديدة تكون كبدائل للواردات من السلع، لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، مما ينتج عنه تحسين كفاءة السوق وزيادة القيمة المضافة لهذه المنتجات، بالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي (بقاط و هالم، 2018، صفحة 45).

3.3 تنمية الصادرات:

بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصدر منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بالتالي زيادة عائدات الصادرات، وزيادة هذه الأخيرة من شأنه أن يوفر العملة الأجنبية ورفع دخل البلاد، وتحسين الميزان التجاري الذي يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على الاستفادة من الموارد والامكانيات المحلية المتاحة بتكوين قاعدة صلبة في السوق، كمرحلة أولى تسمح لها بتوفير منتجات

تحل محل المنتجات المستوردة، وبالتالي تقليل الواردات والرفع من الصادرات التي تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي (جلالي و موسى، 2022، صفحة 413).

4.3 الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار المحلي:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جذب صغار المدخرين، الذين هم على استعداد لاستثمار أموالهم في هذه المؤسسات، حيث أن طلب رأس المال في هذه المؤسسات يكون محدودا، كما أن مدخرات الأفراد القليلة تكون كافية لإقامة مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بدلا من تركها عاطلة وعرضة للإنفاق أو ايداعها في البنوك، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية ستوجه إلى الاستثمار الداخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي الرفع من قيمة هذا (بقاط و هالم، 2018، صفحة 44).

5.3 توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الإنتاجي:

توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، مما يمنحها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها، وتلبية احتياجات الأسواق المتواجدة في تلك الأماكن، كما أنها تساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي، وذلك لأنها لا تعتمد على منتج واحد بل تتواجد في مختلف الصناعات والخدمات المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فهي تصلح أن تنشط في كافة القطاعات الإنتاجية مما يساهم في التقليل من الاعتماد على قطاع واحد في الإنتاجي، بالتالي توسيع هيكل الناتج المحلي الإجمالي و الرفع من قيمته الاجمالية (بقاط و هالم، 2018، صفحة 25)

4.واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اتخذت الدولة الجزائرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخرجا لحل أزمة الانخفاض المفاجئ والمستمر لأسعار النفط، حيث أنها تأمل أن تجعل منها مصدرا آخر لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، وتوفير مناصب الشغل والمساهمة في رفع الناتج المحلي وتوسع هيكله.

1.4 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا متسارعا بالجزائر، نتيجة المجهودات التي بذلتها الدولة من أجل ترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 1: تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم خلال الفترة 2017-2022

السنوات	عدد المؤسسات	مقدار التغير	معدل النمو%
2017	1074503	/	/
2018	1141863	67360	6.27
2019	1193339	51476	4.51
2020	1231073	37734	3.16
2021	1286365	55292	4.49
2022	1359803	73438	5.71

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعداد 32، 34 ،36، 38، 40، 42، لسنوات 2018 إلى غاية 2023، من الموقع الالكتروني *https://www.industrie.gov.dz*، تم الاطلاع عليه في 14-08-2024

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا ملحوظا، وهذا خلال الفترة 2017- 2022، حيث تم إحصاء 1074503 مؤسسة سنة 2017، ليرتفع عددها خلال سنة 2022 إلى 1359803 مؤسسة، أي بزيادة قدرها 285300 مؤسسة، وبمعدل نمو قدر ب 26.55 %، حيث سجل أعلى معدل سنوي سنة 2018 بنسبة 6.27% وقد يفسر هذا بدخول القانون 17-02 حيز التنفيذ، إلا أن معدل النمو عرف تراجعا تدريجيا سنتي 2019و 2020 وسجل أدنى معدل قدر ب 3.16%، ويعود هذا التراجع إلى أزمة كرونا، رغم ذلك عاودت معدلات النمو الارتفاع لتبلغ 5.71% سنة 2022، ويرجع هذا الارتفاع إلى تبني الدولة الجزائرية لسياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك برامج التمويل والمساعدات الحكومية، وتقديم حوافز ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الإدارية، يشير النمو المنتظم إلى ديناميكية القطاع وقدرته على امتصاص الصدمات، مما يعزز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي برفع القيمة المضافة و توفير مناصب للشغل.

2.4 توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الإنتاجية بالجزائر:

يشكل التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرا أساسيا لفهم طبيعة البنية الاقتصادية لأي دولة، حيث يعكس مدى تنوع القطاعات الإنتاجية وتوسع هيكلها، ودراستنا لتوزيعها خطوة ضرورية لتحديد مكامن القوة والضعف في مساهمتها من الرفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله.

الجدول 2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 2017-2022

القطاعات	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفلاحة	العدد	6687	7168	7481	7690	8010	8404
	النسبة	0.62	0.63	0.63	0.63	0.62	0.62
المحروقات والطاقة والمناجم	العدد	2890	2985	3066	3115	3243	3371
	النسبة	0.26	0.26	0.26	0.25	0.25	0.25
البناء والأشغال العمومية	العدد	179326	185137	190170	193965	199331	204452
	النسبة	16.68	16.21	15.94	15.83	15.50	15.04
الصناعة	العدد	95010	99938	103693	106121	109991	115992
	النسبة	8.84	8.75	8.69	8.66	8.55	8.53
الخدمات	العدد	325698	585983	614375	625999	662185	703499
	النسبة	30.31	51.32	51.48	51.08	51.48	51.74
النشاطات الحرفية	العدد	464892	260652	274554	288724	303605	324085
	النسبة	43.26	22.83	23.01	23.56	23.60	23.83
المجموع		1074503	1141863	1193339	1225614	1286365	1359803

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعداد 32، 34، 36، 38، 40، 42، لسنوات 2018 إلى غاية 2023، من الموقع الالكتروني *https://www.industrie.gov.dz*، تم الاطلاع عليه في 14-08-2024

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يهيمن على باقي القطاعات فقد سجل أعلى معدل سنة 2022 قدر ب 51.74%، رغم أن هذا القطاع يخلق مناصب لشغل إلا أن أغلب أنشطته منخفضة القيمة المضافة، مما يحد من تأثيره المباشر على رفع الناتج المحلي الإجمالي، ليليه قطاع النشاطات الحرفية الذي عرف ازدهارا سنة 2017 فقد سجل أعلى معدل قدر ب 43.26% مقارنة بمعدل قطاع الخدمات سنة 2017 قدر ب 30.31%، لكنه عرف تذبذبا في باقي السنوات، وفسر هذا إلى عزوف الشباب عن الأنشطة الحرفية، أما قطاع البناء والأشغال العمومية رغم تزايد عدد مؤسساته، إلا أن وزنه النسبي تراجع من 16.68% إلى 15.04%، مما يعكس تباطؤا الاستثمارات العمومية، في المقابل نجد قطاع الصناعة سجل نموا نسبيا من 95010إلى 115992 مؤسسة، إلا أن نسبته تراجعت لبعض الشيء واستقرت نسبيا حول 8.5%، وهو ما يعكس ضعف مساهمته في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله، كما أن قطاع الفلاحة هو الأخر لم يشهد سوى تطور محدود في عدد المؤسسات من 6687 إلى 8404 مؤسسة، واستقرت نسبته حول 0.62%، مما يبرز محدودية دوره في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبقى مساهمة قطاع المحروقات ضعيفة جدا في النسيج المؤسساتي، رغم مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي، وهذا راجع لتركز النشاط في الشركات الكبرى ويبقى احتكارا على الدولة، وكخلاصة عامة إن الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعني بالضرورة رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله، بل الأهم هو القطاع الذي تنشط فيه ومستوى انتاجيته، القطاعات المنتجة كصناعة والفلاحة المؤسسات فيها ضعيفة النمو، وهذا ما يحد من مساهمتها الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي.

3.4 توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الإنتاجية للقطاعين العام والخاص بالجزائر:

يختلف التوزيع العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من قطاع إلى أخر، سواء كان قطاع خاص أم عام، فهو لا يعكس لنا الاختلافات في الحجم والتوجهات التنظيمية لدولة فقط، بل يبين المساهمة الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله.

الجدول 3: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 2017-2022

القطاعات	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفلاحة	العدد	6599	7068	7387	7607	7927	8322
	النسبة	0.66	0.62	0.62	0.62	0.62	0.61
المحروقات والطاقة والمناجم	العدد	2887	2981	3064	3113	3241	3369
	النسبة	0.29	0.26	0.26	0.25	0.25	0.25
البناء والأشغال العمومية	العدد	179303	185121	190155	193950	199318	204438
	النسبة	18.09	16.22	15.94	15.76	15.50	15.04
الصناعة	العدد	94930	99865	103621	106049	109919	115921
	النسبة	9.57	8.75	8.69	8.62	8.55	8.53
الخدمات	العدد	242322	585915	614315	631401	662130	703445
	النسبة	24.45	51.32	51.49	51.30	51.48	51.74
النشاطات الحرفية	العدد	464892	260652	274554	288724	303605	324085
	النسبة	46.91	22.83	23.01	23.46	23.61	23.84
المجموع		990933	1141602	1193096	1230844	1286140	1359580

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعداد 32، 34، 36، 38، 40، 42، لسنوات 2018 إلى غاية 2023، من الموقع الالكتروني *https://www.industrie.gov.dz*، تم الاطلاع عليه في 14-08-2024

الجدول 4: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 2017-2022

القطاعات	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفلاحة	العدد	88	100	94	83	83	82
	النسبة	32.96	38.31	38.68	36.24	36.89	36.77
المحروقات والطاقة والمناجم	العدد	3	4	2	2	2	2
	النسبة	1.12	1.53	0.82	0.87	0.89	0.90
البناء والأشغال العمومية	العدد	23	16	15	14	13	14
	النسبة	8.61	6.13	6.17	6.11	5.78	6.28

	العدد	80	73	72	72	72	71
الصناعة	النسبة	29.96	27.97	29.63	31.44	32.00	31.84
	العدد	73	68	60	58	55	54
الخدمات	النسبة	27.34	26.05	24.69	25.33	24.44	24.22
المجموع		267	261	243	229	225	223

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعداد 32، 34 ،36 ،38، 40، 42، لسنوات 2018 إلى غاية 2023، من الموقع الالكتروني *https://www.industrie.gov.dz*، تم الاطلاع عليه في 14-08-2024

بالاعتماد على الجدولين (3و4)، نلاحظ وجود تفاوت كبير في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في القطاعين العام والخاص، حيث هيمن القطاع الخاص على العدد الأكبر فقد سجل سنة 2022 ما يقارب 1359580مؤسسة، بينما لم يتعدى عدد مؤسسات القطاع العام 223 مؤسسة، هذا من ناحية الحجم، أما فيما يخص التوزيع القطاعي فقد تركز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاعي الخدمات والنشاطات الحرفية حيث شكلت أكثر من 51% و 23% على التوالي، في حين سجلت نسب ضعيفة في القطاعات الاستراتيجية كالفلاحة بنسبة 0.61% و الصناعة ب 8.53%، وهذا ما يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة تتركز في قطاعات منخفضة القيمة المضافة، وبالتالي لا تساهم بفعالية في رفع الناتج المحلي الإجمالي، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فتتمركز في القطاعات الاستراتيجية الفلاحة والصناعة رغم عددها القليل بنسب تفوق 36% و31% على التوالي، مما يشر إلى دورها الفعال في رفع الناتج المحلي الإجمالي، كاستنتاج القطاع الخاص يفتقر إلى التوجه القطاعي الكفيل برفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله، عكس القطاع العام رغم العدد القليل للمؤسسات إلا أنه يولي القطاعات الحيوية أهمية أكبر.

5.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أنها تعتبر أداة ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية في مختلف القطاعات الإنتاجية، فهي تعتمد بصفة أولية على كل ما هو محلي، وهذا ما يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله

1.5 القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد معظم الدول النامية طريقة القيمة المضافة لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لسهولتها وتكلفتها المنخفضة من جهة أخرى، كما أنها تمنع تكرار حساب قيم المنتجات الوسيطة، وتهتم بالزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق القيمة المضافة سواء كانت مؤسسات تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص.

الجدول 5: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعين العام والخاص

خلال الفترة 2017-2022 **(مليار دج)**

القطاعات	السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القطاع العام	القيمة المضافة	1,291.14	1,362.21	1,449.22	1,299.91	1,426.61	*
	النسبة	12.78	12.51	12.66	12.23	12.13	/
القطاع الخاص	القيمة المضافة	8,815.62	9,524.41	10,001.30	9,326.55	10,334.13	*
	النسبة	87.22	87.49	87.34	87.77	87.87	/
المجموع		10,106.76	10,886.62	11,450.52	10,626.46	11,760.74	/

*: إحصائيات غير متوفرة

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد42 ، طبعة أفريل 2023 ، من الموقع الالكتروني **https://www.industrie.gov.dz**، تم الاطلاع عليه في 14-08-2024.

وفقا للجدول 5، يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحقق سنويا ما يفوق 87% من القيمة المضافة الاجمالية، وهذا ما يعكس سيطرتها الكمية والإنتاجية رغم تمركزها في قطاعات ذات قيمة مضافة ضعيفة، حيث سجلت 10334.13 مليار دج سنة 2021، في المقابل حقق القطاع العام 1426.61 مليار دج فقط، لكن عند حساب متوسط القيمة المضافة لكل مؤسسة نجد أن المؤسسة العمومية الواحدة

تحقق أكثر من 6.3 مليار دج سنة 2021‘في حين لا تتجاوز القيمة المضافة لكل مؤسسة خاصة 8ملايين دج، هذا الفرق الهائل في الإنتاجية الذي يتجاوز 790 مرة، يعكس أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية و إن كانت قليلة العدد تتمتع بمردودية عالية وهذا لنشاطها في القطاعات الحيوية ذات الانتاجية عالية الفلاحة والصناعة، هذا التوزيع الغير متوازن بين القطاعات يطرح إشكالية تهميش قطاعي الصناعة والفلاحة من قبل القطاع الخاص، رغم المساهمة الجوهرية للمؤسسات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يشير أن السياسات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، لم تنجح بعد في توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرافعة، كما أن تقليص عدد المؤسسات العمومية لم يصاحبه خلق بدائل في القطاع الخاص.

2.5 القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع القيم المضافة في كل قطاع، مقدرة بسعر السوق وهذا خلال فترة معينة، مع إضافة الضرائب الغير مباشرة وطرح إعانات الإنتاج المقدمة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من القطاعات لها قيمة مضافة تساهم بها في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، والجدول التالي يمثل لنا القيمة المضافة التي تساهم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 6: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2022

(مليار دج)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القيمة المضافة ل PME	10,106.76	10,886.62	11,450.52	10,626.46	11,760.74	*
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	18,876.20	20,394.00	20,500.30	18,475.00	22,079.30	27,688.90
النسبة%	53.54	53.38	55.85	57.51	53.26	/

*: إحصائيات غير متوفرة

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد42 ، طبعة أفريل 2023 ، من الموقع الالكتروني **https://www.industrie.gov.dz**، تم الاطلاع عليه في 2024-08-14

مجموعة البنك الدولي، من الموقع الالكتروني
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KN?end=2023&locations=DZ&start=2017، تم الاطلاع عليه في 20-08-2024.

نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 53.26%و57.51% خلال الفترة 2017-2021، وهذا ما يظهر بوضوح أن هذه المؤسسات تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي، إلا أن هذه النسبة العالية لا تعني بالضرورة قوة الاقتصاد، لأن أغلب هذه القيمة المضافة تأتي من أنشطة خدماتية غير إنتاجية، سنة 2020 ارتفعت نسبة مساهمته الى الذروة قدرت ب 57.51% رغم أنها كانت في تلك الفترة أزمة كرونا، هذا ليس نتيجة تحسن أدائها، بل لانخفاض أداء القطاعات الكبرى المحروقات والصادرات، وكدلالة اقتصادية رغم ضخامة مساهمتها الا انها تخفي هشاشة داخلية، نظرا لضعف التوجه نحو الصناعات التحويلية والتكنولوجيا والفلاحة الحديثة، أي أنه هناك خلل هيكلي في القطاع الخاص فهو لا يملك بعدا انتاجيا قويا، مما يجعل المؤسسات الناشطة به غير قادرة على المساهمة الفعالة في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله.

3.5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإنتاجية:

لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع هيكل الناتج المحل الإجمالي، يجب علينا معرفة مساهمتها في القطاعات الإنتاجية التي تنشط بها، والجدول التالي يبين مساهمتها:

الجدول 7: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة 2017-2022 **(مليار دج)**

القطاعات	الفلاحة		البناء والأشغال العمومية		الصناعة		الخدمات		
االسنوات	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	المجموع
2017	2,281.83	24.23	2,117.39	22.49	410.95	4.36	4,606.63	48.92	9417
2018	2,426.90	23.88	2,254.09	21.16	436.47	4.29	5,044.99	49.64	10162
2019	2,529.05	23.74	2,400.39	22.53	447.97	4.20	5,276.09	49.52	10654
2020	2,598.50	26.33	2,285.08	23.15	468.73	4.75	4,517.51	45.77	9870
2021	2,688.32	24.55	2,445.37	22.33	492.64	4.50	5,324.20	48.62	10951
2022	*	/	*	/	*	/	*	/	/

*: إحصائيات غير متوفرة

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأعداد 32، 34 ،36 ،38، 40، 42، لسنوات 2018 إلى غاية 2023، من الموقع الالكتروني *https://www.industrie.gov.dz*، تم الاطلاع عليه في 14-08-2024

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف تفاوتا بين القطاعات الناشطة فيها، حيث يهيمن قطاع الخدمات على أعلى مساهمة على امتداد السنوات الخمس، فقد بلغت مساهمته حوالي 48.62% سنة 2021، ويأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة قاربت 22% إلى 23%، في حين تبقى مساهمة قطاع الصناعة ضعيفة في حدود 4.29% و4.75 %، بالمقابل سجل قطاع الفلاحة مساهمة تتراوح بين 24.23 % سنة 2017 و 24.55% سنة 2021، وهي نسبة عالية نسبيا، الا أن القيمة المضافة فيه تبقى مرتبطة غالبا بإنتاج أولي غير مصنع، ما يحد من قدرته على احداث تحول هيكلي في الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن تحليلنا للقيمة المضافة حسب القطاعات يبرز لنا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضعيفة من حيث الأثر البنيوي، وهذا لتركز النشاطات في قطاعات منخفضة القيمة كالتجارة والخدمات، وقطاعي الصناعة والفلاحة ظلا

مهمشين من قبلها، وهذا ما يؤكد غياب التوازن القطاعي وبالتالي لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

6. خاتمة:

تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من المعايير الدولية، وهذا من أجل تصنيفها ووضع تعريف مناسب لها، فهي تؤدي دورا هاما في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى دعم نموها الاقتصادي، وقد تطرقنا في بحثنا هذا إلى واقعها في الجزائر، وكيف تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسع هيكله، من خلال مقارنة كمية ونوعية للمؤسسات الخاصة والعامة، ثم التحليل الاحصائي لمساهمتها في القيمة المضافة وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ يشير النمو المنتظم في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة وتسجيله لأعلى معدل سنة 2018 ب 6.27% إلى ديناميكية النشاط وقدرته على امتصاص الصدمات.
- ✓ القيمة المضافة المنخفضة لقطاع الخدمات رغم سيطرته على باقي القطاعات بمعدل 51.74%؛
- ✓ إن الزيادة العددية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يعني بالضرورة أنها تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، بل الأهم القطاع الذي تنشط فيه ومستوى انتاجيته.
- ✓ القطاع الخاص في الجزائر يشهد نموا عدديا كبيرا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدر سنة 2022 ب 1359580 مؤسسة؛
- ✓ يفتقر القطاع الخاص إلى التوجيه القطاعي الكفيل برفع الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع هيكله، عكس القاع العام الذي يركز على القطاعات الاستراتيجية.
- ✓ تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يفوق 87% من القيمة المضافة، الا ان مردوديتها الإنتاجية منخفضة جدا مقارنة بمردودية المؤسسات العمومية.
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر تفوق 50%، إلا أن هذه المساهمة غير فعلية فهي ضعيفة بسبب تركز المؤسسات في أنشطة منخفضة القيمة.

- ✓ غياب التوازن القطاعي بين المؤسسات لا يساهم في توسع هيكل الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مساهمة ظاهرية في الناتج المحلي الاجمالي، ولكنها ضعيفة وتخفي هشاشة اقتصادية.

ومن خلال هذه النتائج قمنا باقتراح المقترحات التالية:

- ✓ العمل على تأمين بدائل في القطاع الخاص، بدل التركيز على الخصخصة وتقليص القطاع العام.
- ✓ إعادة توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو قطاعات إنتاجية، ذات المردودية العالية كقطاع الصناعة والفلاحة والقطاعات الجديدة كقطاع الرقمي وقطاع التكنولوجيا.
- ✓ وضع سياسات دعم قطاعية تستهدف دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المخططات الكبرى للتنمية الاقتصادية.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات

رابح خوني، و رقية حساني. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها*. القاهرة: ايتيراك للطباعة والنشر والتوزيع.

المقالات

Berisha, G., & Shinoka Pula, J. (2015). Defining Small and Medium Enterprises: a critical review. *Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, 1*(1), 19-22.

syamsuriana, s., M.Mohd, R., Hazrina, H., & Nurul azwa, M. (2020). An Overview On Criteria Of Small and Medium Enterprises (SMEs) Across the Economies : A Random Selection of Countries. *Journal of Critical Reviews, 7*(14), 1313.

الطيب الداودي. (2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعيقات –حالة الجزائر–. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11*(11)، 68.

حنان بقاط، و سليمة هالم. (2018). هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 05*(03)، 45.

سوسن جلالي، و نورة موسى. (2022). تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 07*، 413.

النصوص القانونية

القانون رقم 02-17. (المؤرخ في 10جانفي 2017). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 11 جانفي 2017*(02).